السمات اللغوية للأفعال العربية – مقاربة لسانية –

د/الحاج قديدح
جامعة الصديق بن يحي/جيجل

إن الحديث عن السمات اللغوية للفعل يحتم علينا العودة إلى الدراسات الفونولوجية عند مدرسة براغ، فمن المعروف أن أصحاب هذه المدرسة قد اهتموا اهتماما كبيرا بالدراسات الفونولوجية، وكان موضوع دراستهم هو الفونيم الذي يعرف عندهم بأنه أصغر وحدة غير دالة وقادرة على تغيير المعنى[1]. وهذا الفونيم يعرف أيضا بسماته المميزة، أي أنهم قاموا بتصنيف هذه الفونيمات تبعا للملامح المميزة لها، وقد نجحوا نجاحا باهرا في هذه المجال نظرا للطبيعة الخاصة التي تميز مستوى الأصوات عن باقي المستويات اللغوية الأخرى. فقد قام أصحاب مدرسة براغ بتصنيف الفونيمات حسب التضاد الموجود بينها، اعتمادا على الخصائص السمعية والنطقية، حيث قام جاكوبسون في المجال الفونولوجي بملاحظة جميع الاختلافات الممكنة، وقام بحصرها وضبطها وفق التضاد القائم بينها فتوصل إلى وضع لائحة مفتوحة من السمات الفونولوجية، دون أن تكون هذه السمات ممثلة في جميع اللغات الطبيعية، وإنما يمكن لكل نظام لساني أن ينتقي ما يناسبه من هذه السمات التي يضبط مجالها على أساس التخالف، فإذا أردنا أن نميز بين الباء والميم نعمد إلى سمة الغنة التي هي سمة مميزة تميز فونييم الميم عن فونيم الباء [2]. فالسمات الفارقة أو المميزة تعني أن كل وحدة صوتية أو فونيم يحمل صفات تركيبية تميزه عن غيره من الفونيمات الأخرى للغة ما وطبقا لهذا التصور فإنه قابل للتحليل إلى ملامح أو سمات مميزة [3].

يشرح جاكوبسون دور الفونيم في اللغة بقوله:(يقسم التحليل اللغوي الوحدات الكلامية المعقدة إلى مورفيمات باعتبارها آخر المكونات التي تضفي عليها معنى خاصا، ويذوب هذه الحوامل الدلالية الصغرى في مكوناتها الأخيرة القادرة على تمييز المورفيمات عن بعضها وتدعى بالملامح المميزة) [4]. إن الحديث عن السمات المميزة يقودنا إلى تلمس طريقة الفونولوجيين محاولين تطبيق نتائج الدراسة الفونولوجية على المستويات الأخرى للغة للتمييز بين أنواع الكلم من خلال ملامح مميزة تميز كل صنف عن الآخر، وهذا الأسلوب نجده حتى عند القدامى، فعلماء العرب حينما صنفوا الكلمة إلى اسم وفعل وحرف كان تصنيفهم معتمدا على سمات تميز كل صنف عن

الآخر، يقول سيبويه متحدثا عن أقسام الكلم:(فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم رجل، وفرس وحائط. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن ولم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكث وحُمِد وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب واقتل واضرب، ومخبرا: يقتل ويذهب ويضرب، ويُقتل ويُضرب، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث
الأسماء ولها أبنية كثيرة) [5]

إن تفريق سيبويه بين الاسم والفعل والحرف كان قائما على سمات دلالية وصرفية فقط، فمن السمات الدلالية تحديده للفعل بالدلالة على الحدث والزمن، ومن السمات الصرفية حديثه عن أن الأفعال تؤخذ من المصادر، وقوله وله أبنية كثيرة، أي أن أبنية الأفعال تختلف عن أبنية الأسماء، رغم أنه أرجع دلالة الفعل على الزمن عائدة إلى البنية الصرفية للفعل، ولم يتحدث عن الزمن الذي ينشأ من العلاقات التركيبية.

يبدو من تعريف سيبويه للفعل أنه لم يكن جامعا شاملا محيطا بكل سماته الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، مما أدى بالنحويين إلى الاختلاف في تصنيف بعض الكلمات، حيث تراوحت آراؤهم بين الفعلية والاسمية والحرفية، كل طرف يحاول أن يظهر براهينه بناء على سمات معينة تتيح له أن يصنف الكلمة على إثرها[6].

وهذه الدراسة تحاول جاهدة ضبط هذه السمات ومدى توفرها في الأفعال العربية، مع الإشارة إلى أن هذه السمات اللغوية هي نتاج مستويات اللغة (الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية)، وهذه المستويات هي أنظمة تشكل اللغة، وهي لا تعمل منفردة كل نظام على حدة، وإنما تظهر اللغة ترابطا وتضافرا بين مستوياتها، فالنظام الصرفي يستمد مادته من النظام الصوتي، والنظام التركيبي يستمد مادته من المستويين السابقين، أي بمعنى آخر أن هذه الأنظمة متداخلة متشابكة متكاملة هدفها الأساس توليد الدلالة التي هي غاية اللغات الطبيعية.

أولا: السمات الصوتية: يتكون الفعل العربي من فونيمات صامتة وأخرى صائتة، فإذا كان الفعل ثلاثي الأصول تكون فيه الصوامت والصوائت متـــعاقبة، فصيغة فَعَلَ، وفعُل و فعِل تتكون من: صامت + صائت+صامت+صائت+صامت+ صائت. ولا يتغير هذا التعاقب إلا لعلة

تصريفية، كحذف الصائت الأخير عندما يسند الفعل إلى ضمير رفع متحرك مثل ذهبْتُ، ذهبْنا، أو بحذف حرف العلة في الأفعال المعتلة، كقولهم: قلْتُ، لم يرمِ.

إن ثنائية الفعل الصحيح والفعل المعتل هي ثنائية قائمة على سمتين صوتيتين هما: وجود الفونيم الذي يحمل سمة صامت، والفونيم الذي يحمل سمة صائت، وهذا بالنظر إلى الحروف الأصلية التي تكون الفعل، إلا أن هذه الثنائية قد صنفت الفعل بملاحظة الفونيمات الصامتة والفونيمات الصائتة الطويلة كالألف والواو التي تستعمل لمد الضمة، والياء التي تستعمل لمد فونيم الكسرة، ولم يتحدثوا عن الفتحة والكسرة والضمة إلا باعتبارهما حركات تابعة للحرف.

فالتصحيح والاعلال سمتان صوتيتان متعلقتان بنوع الفونيم الذي يكون في الفعل، فالتصحيح في الفعل يظهر في محافظة الفعل على فونيماته الأصلية، أما الإعلال فيظهر في التغيرات الصوتية التي تحدث للفونيم الصائت عندما يدخل في سياقات صرفية.

_ **سمة مضعف وغير مضعف**: نجد سمة مضعف في الأفعال التي يدمج فيها فونيمان لأنهما من جنس واحد، مثل: شدَّ، حيث إذا عدنا إلى أصله المفترض نجده مكونا من ثلاثة صوامت وثلاثة صوائت، فأصله شدد، و يظهر هذا الأصل المفترض عند إسناد الفعل إلى بعض الضمائر مثل: شدَدْتُ. أما الفعل شدّ فهو مكون من الفونيمات التالية: /ش/ + /ـــَ/ + / د/ + / د / + /ـــَ/. نلاحظ أن الإدغام في الفعل هو غياب الصائت القصير بين الفونيمين المتماثلين، وهذا الغياب هو الذي يحدث الإدغام لأن عدم وجود فاصل بين الصامتين المتماثلين يؤدي إلى حدوث ظاهرة الإدغام.

– **سمة الإعراب والبناء**: لقد فرق النحويون القدامى بين الإعراب والبناء، وقصر المتأخرون منهم غاية النحو في معرفة الإعراب والبناء، وميزوا بين المصطلحين اعتمادا على تغير الصائت الأخير في الكلمة، فإذا كانن ثابتا غير متغير فالكلمة مبنية، أما إذا تغيرت العلامة الإعرابية فالكلمة معربة، وقد قسموا الكلمات حسب سمة البناء والإعراب إلى كلمات مبنية وأخرى معربة، وقالوا بأن الأصل في الأسماء الإعراب، وأن الأصل في الأفعال هو البناء، وقد أعرب الفعل المضارع لمضارعته الاسم، إلا أن سمة الإعراب لا تظهر في الفعل أو الاسم إلا من خلال دخول العوامل على الكلمة، حيث يعرف على إثرها الفرق بين السمتين، فالإعراب باعتباره سمة صوتية أو علامة تلحق بأواخر الكلمات لها علاقة بالجانب التركيبي، ومن هنا تظهر

العلاقة بين الجانب الصوتي والجانب التركيبي، فورود الكلمة في سياق لغوي معين يؤثر في صائتها الأخير. نجد سمة الفعل المعرب موجودة في الفعل المضارع حيث يتعاقب على آخره الرفع والنصب والجزم، والسمة الأخيرة هي سمة مميزة للفعل المضارع المسبوق بالجوازم وهو يقابل الجر في الأسماء، والجزم إذا نظرنا إليه من وجهة نظر صوتية نجده عبارة عن حذف للصائت القصير الذي ينتهي به الفعل، وهذا ما تنبه إليه النحاة القدامى لأن مصطلح الجزم لغويا يعني القطع والبتر[7]، أما في حالة انتهاء الفعل بنون في الأفعال الخمسة فيكون الجزم بإسقاط الصامت مع الصائت الأخير الذي هو عبارة عن فتحة.

(الصامت هنا عبارة عن مورفيم لأنه يدل على الرفع وهو مورفيم إعرابي)

ثانيا: السمات الصرفية: إذا كان علم الأصوات يهتم بالأصوات اللغوية فإن الصرف يهتم ببنية الكلمة منعزلة عن التركيب، فهذه الأصوات حين تتآلف فيما بينها تشكل كلمات أو مورفيمات لذا نجد الجانب الصوتي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالجانب الصرفي، يؤكد براون مولر هذه الحقيقة بقوله: (يجب ألا ننظر إلى الصـــرف على أنه درس مســـــتقل، ولكن يجب أن ننظر إليه بوصفه جســـــرا بين درس بناء الجملة [8]. Phonology) والنظام الصوتيsyntax

يظهر هذا الترابط في الدرس الصرفي عند علماء اللغة العربية جليا، فمـوضوعات التصحيح والاعتلال والإدغام هي موضوعات صوتية نجدها في الدراسات الصرفية.

لم يكتف اللسانيون بتطبيق فكرة الملامح المميزة على الأصوات فقط بل حاولوا أيضا أن يطبقوها في الدراسات الصرفية، فجاكوبسون الذي جاء بفكرة الملامح المميزة القائمة على التضاد الموجود بين الفونيمات حاول أن يطبقها في التحليل المورفولوجي، فقد وضع نظاما مورفولوجيا من خلال دراسته لنظام الفعل في اللغة الروسية [9].

إن ما يميز اللغة العربية هو أنها لغة اشتقاقية، فمن الجذر الواحد يمكننا أن نولد عددا كبيرا من الكلمات التي تجمعها دلالة واحدة، وتختلف في الدلالات الإضافية التي هي نابعة من الزيادة البنائية، فزيادة المبنى تؤدي بالضرورة إلى زيادة في المعنى، فمن الجذر فتح نولد يفتح، فاتح، مفتاح، مفتوح، فتْح، فتاح...إلخ، فكل كلمة من هذه الكلمات تشترك في الدلالة الأصلية التي هي دلالة مصدرية، وتختلف في المعاني الإضافية النابعة من الزيادة في البناء.

لقد استقرأ النحويون العرب مفردات العربية فوجدوا معظمها يتميز بخاصية الاشتقاق من غيرها، فاهتدوا إلى فكرة الميزان الصرفي الذي يزنون به الكلمة المشتقة، وعلى أساسها يتحدد نوعها إذا ما كانت تنتمي إلى فئة الأسماء، أو الأفعال أو الحروف، بمعنى آخر أن للعناصر اللغوية أبنية تعرف بها، فللأفعال أبنية خاصة تعرف بها.

سمة جامد ومتصرف: بنيت هذه الثنائية على أساس التحول، فحينما استقرأ النحاة الأفعال العربية وجدوا بعضها يقبل التغيير ويظهر في صور متعددة، وبعضها الآخر يبقى على حاله دون تغير، أي أنه يحافظ على صورته، فسموا الأفعال الأولى بالأفعال المتصرفة، والثانية بالأفعال الجامدة، فالجامد ما لازم صورة واحدة، مثل نعم وبئس الدالتين على المدح والذم، هبْ وتعلمْ الملازمتين للأمرية ، أما الفعل المتصرف، فهو ما لا يلازم صورة واحدة، وهو إما أن يكون تام التصرف، وهو يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، كنصر ودحرج، أو ناقصه، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط، كزال يزال، وبرح يبرح، وفتئ يفتأ، وانفك ينفك، وكاد يكاد، وأوشك يوشك [10].

فسمة الجمود والتصرف هما سمتان صرفيتان تميزان الأفعال العربية عن غيرها من أنواع الكلم، لأن الثنائية المقابلة لها في فئة الاسم هي ثنائية جامد مشتق، فالجامد هو ما لم يؤخذ من غيره وهو ما يعرف بالمصدر أما الاسم المشتق فهو ما أخذ من غيره كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبه باسم الفاعل

سمة البناء الخاص: يقصد بالبناء الخاص أن للأفعال أبنية خاصة بها تختلف عن أبنية الأسماء، فبواسطة الميزان الصرفي نستطيع أن نميز الفعل عن الاسم، وهذا البناء الخاص ينطلق من جذر ثلاثي أو رباعي، أو ما يعرف بالفعل المجرد، والفعل المزيد، فالفعل المجرد هو الذي يتكون من ثلاث حروف أصلية،أو أربعة مثل خرج، دحرج، أما الفعل المزيد فهو الذي زيد على الأصل بحروف الزيادة، أو ما يعرف بحروف سألتمونيها أو اليوم تنساه، ويمكننا أن نصنف هذه السمة كالآتي:

أ_ بناء (فعل) للثلاثي المجرد: ما يميز هذا البناء أن الصائت الذي يأتي بعد الفاء دائما يأتي فتحة قصيرة، كما يقول النحاة أن الفاء دائما تأتي مفتوحة، وكذلك أن اللام دائما تأتي بعدها فتحة قصيرة ولا تحذف الفتحة القصيرة إلا لعلة تصريفية كأن يسند الفعل إلى ضمير رفع متحرك(

ذهبت) أو أن هذه الفتحة القصيرة تتحول إلى ضمة طويلة حينما يسند الفعل إلى ما يعرف بواو الجماعة مثلا، وهذا ما عبر عنه القدامى بقولهم أن الفعل الماضي يبنى على الفتح وعلى الضم وعلى السكون. أما الصامت الثاني الذي يعرف بعين الفعل فتأتي بعده الصوائت القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة)، أي أننا إزاء ثلاث أبنية تميز الفعل المجرد الثلاثي، وهي فعَل مثل خرَج، وفعِل مثل حسِب، وفعُل مثل شرُف، أما إذا أُدخلت على الفعل الثلاثي المجرد اللواصق الدالة على الفعل المضارع (حروف أنيت) فإنه يصبح لهذه الأبنية صور أخرى، وهي: يفعَل، يفعُل، يفعِل، مثل: يفتَح، يحسُن، يحسِب. وهذا ما عبر عنه القدامى بالأبواب الستة للفعل الثلاثي بالنظر إلى الماضي والمضارع معا وهي:

الباب الأول: فعَل يفعُل، كنصر ينصُر.

الباب الثاني: فعَل يفعِل، كضرب يضرِب.

الباب الثالث: فعَل يفعَل، كفتَح يفتَح.

الباب الرابع:فعِل يفعَل، كفرِح يفرَح.

الباب الخامس: فعُل يفعُل، كحسُن يحسُن.

الباب السادس:فعِل يفعِل، كحسِب يحسِب.

ب _بناء فعلل للرباعي المجرد:للفعل المجرد الرباعي بناء واحد هو فعلل بزيادة لام ثانية، كدحرج، وسوس، وهذا البناء نادر إذا ما قورن ببناء المجرد الثلاثي.

سمة البناء الدال على الزمن والأمر: إذا تمعنا في تقسيم القدامى الفعل إلى ماض ومضارع وأمر فإننا لا نجد رابطا مقنعا يجمع بين هذه الأنواع من الأفعال، فإذا كانت تسمية الفعل الماضي آتية من الدلالة الذاتية لصيغة الفعل (فعل) بمعزل عن السياق، فإن مصطلح المضارع لا يدل على الزمن، لأن المضارع هو الفعل المشابه للاسم في الإعراب، ودلالته الزمنية الآتية من صيغته (يفعل) غير محددة لأنها تتخصص بالأدوات والسياق، أما صيغة الأمر (افعل) فهي سمة دالة على الطلب، فلكل من الماضي والمضارع والأمر سمة صرفية مميزة تتضح في الصيغ الصرفية الخاصة بكل نوع من هذه الأفعال.

سمة التجرد والزيادة: إن الفعل العربي يقسم بالنظر إلى حروفه الأصلية والزائدة إلى أفعال مجردة وأخرى مزيدة، فالفعل المجرد هو الذي يتكون من حروفه الأصلية دون زيادة ويكون ثلاثيا أو رباعيا، أما الفعل المزيد فله أبنية خاصة به: ما زيد على الثلاثي، وما زيد على الرباعي، فلمزيد الثلاثي اثنا عشر بناء، وهي الآتي:

فاعل: مثل شارك

فعَّل: مثل حطَّم

أفعل: مثل أخرج

تفاعل: مثل تقاتل

تفعَّل: مثل تكسّر

افعلَّ: مثل احمرَّ

افتعل: مثل اجتمع

انفعل: مثل انكسر

استفعل: مثل استخرج

افعالَّ: مثل احمارَّ

افعوعل: مثل اخشوشن

افعوَّل: مثل اجلوَّذ

أما ما زيد على أصل رباعي مثل دحرج فله ثلاثة أبنية:

تفعلل: مثل تدحرج

افعللَّ: مثل اطمأنَّ

افعنلل: مثل احرنجم

ثالثا: السمات التركيبية: يقصد بالسمات التركيبية للفعل تلك المميزات التي تميز الفعل عن بقية أنواع الكلم إذا ورد في سياق لغوي، أي بالنظر إلى العلاقات الأفقية بين العناصر اللسانية، فموقع الفعل من التركيب هو الذي يميزه عن بقية الأنواع الأخرى، فالفعل لا يسند إلى الفعل ولا يرد في موقع الحرف مثلا، وقد أشار القدامى إلى الحوالية التي يرد فيها الفعل بالنظر إلى توزيعه، أو بالنظر إلى الوظيفة التي يؤديها في التركيب.

توزيع الفعل:

التوزيع هو مجموع السياقات التي يظهر فيها العنصر اللساني، أي أن مبدأ التوزيع مبني على علاقة التعويض [11] أي أن العناصر اللغوية تنتمي إلى نفس الصنف إذا تبادلت فيما بينها في تركيب ما، فهذه العناصر اللسانية لا ترد مصادفة بعضها بالنسبة إلى بعضها الآخر، بل يرد كل عنصر في مواقع محددة بالنسبة إلى عناصر أخرى محددة [12]، ، معنى ذلك أن مفهوم التوزيع يقوم على تمييز المؤلفات اللسانية في السياق الكلامي من خلال رصد العناصر التي تحيط بكل مؤلف من المؤلفات [13].وهذا التصنيف القائم على فكرة التوزيع نجده مستعملا عند القدامى، فعبد القاهر الجرجاني في كتابه الجمل يعرف الفعل انطلاقا من الحوالية التركيبية التي يقع فيها، أي في سياقه اللغوي، حيث يقول:(والفعل ما دخله قد وسوف والسين، نحو: قام، قد قام، وقد يقوم، وسيقوم، وسوف يقوم، وتاء الضمير، وألفه وواوه، نحو: أكرمت، وأكرما، وأكرموا، وتاء التأنيث الساكنة، نحو: نعمتْ، وبئستْ، وحرف الجزم، نحو: لم يضربْ) [14] ، كذلك نجد هذه الفكرة واضحة عند ابن مالك في ألفيته في قوله [15]:

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلنَّ فعل ينجلي

إن الذي تحدث عنه كل من الجرجاني وابن مالك هو سمات خلافية تميز الفعل عن غيره من أنواع الكلم الأخرى توزيعيا، وهذه السمات تتمثل في السوابق التي تسبق الفعل، نحو: السين وسوف، وهي سوابق متصلة بالفعل اتصالا لتجعل المضارع مختصا بزمن المستقبل، أما من حيث التأثير على حركة الفعل المضارع فالسين وسوف لا تأثير لهما على الحركة الإعرابية، أي أنهما لا ينتميان إلى السوابق المؤثرة، أو بالأحرى أنهما ليس بعاملين لفظيين، وعلى عكس ذلك نلاحظ أن السابقة (لم) التي تجزم الفعل المضارع هي سابقة متصلة اتصالا بالفعل دون فاصل ولها تأثير إعرابي حيث تحذف بسببها ضمة المضارع، وهو ما يعرف بالجزم، أما اللواحق فهي عبارة عن عناصر لسانية تتصل بالأفعال مثل واو الجمع في خرجوا، و الألف في خرجنا، فهي عناصر لسانية إسنادية تأتي في موقع الأسماء الظاهرة في التركيب، لأنها تنوب عن الفاعل في الأمثلة السابقة، وقد قام الأستاذ أحمد حساني بضبط سوابق ولواحق الفعل العربي، متحدثا عن اتصاله وعدم اتصاله، بالإضافة إلى وضيفته في التركيب، هل هو عنصر إسنادي أم لا، في هذين الشكلين: [16]

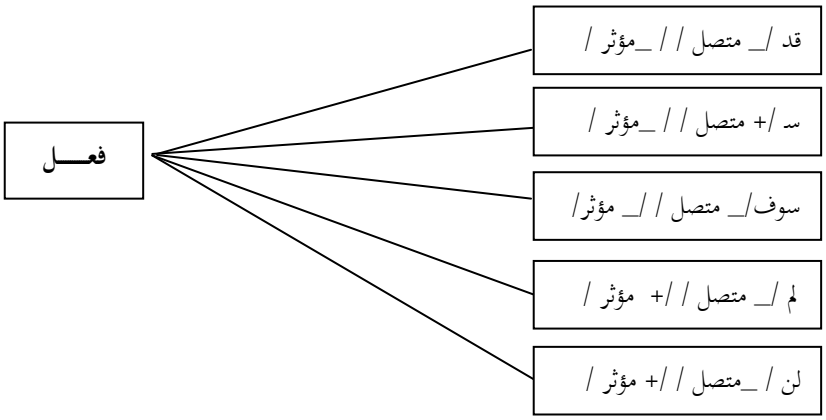
فعـــل
قد /_ متصل / / _مؤثر /
سـ /+ متصل / / _مؤثر /
سوف/_ متصل / /_ مؤثر/
لم /_ متصل / /+ مؤثر /
لن / _متصل / /+ مؤثر /

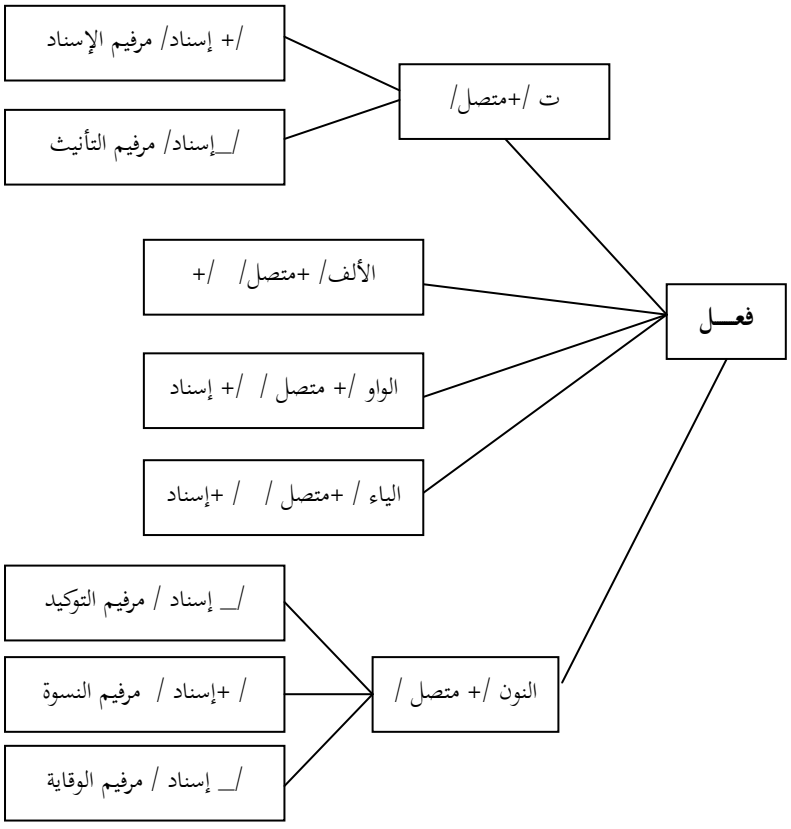
فعـــل
/+ إسناد/ مرفيم الإسناد
/_إسناد/ مرفيم التأنيث
ت /+متصل/
الألف/ +متصل/ /+
الواو /+ متصل / /+ إسناد
الياء / +متصل / / +إسناد
/_ إسناد / مرفيم التوكيد
/ +إسناد / مرفيم النسوة
/_ إسناد / مرفيم الوقاية
النون /+ متصل /

وظيفة الفعل: تبرز وظيفة الفعل في اللسان العربي بالنظر إلى الدلالة الوظيفية التي يؤديها في التركيب، وتبرز هذه الوظيفة من خلال علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه، وهذه العلاقة هي علاقة أساسية في تركيب الجملة العربية، فعلاقة الارتباط بطريق الإسناد هي بؤرة الجملة أو نواتها، بل هي وحدها كافية لتكوين الجملة في صورتها البسيطة، وتكون توسعة الجملة البسيطة بإنشاء علاقات ارتباط أخرى، كعلاقة التعدية بين الفعل المتعدي والمفعول به. (17)

فالإسناد هو تلك العلاقة المعنوية بين المسند والمسند إليه، وهما ركنان أساسيان من أركان الجملة، سواء أكانت جملة فعلية أم جملة اسمية، فالمسند في الاصطلاح هو المحكوم به، والمسند إليه هو المحكوم عليه. فالعناصر المنتمية إلى الركن الإسنادي تتفاوت فيما بينها من حيث قبولها الإسناد بطرفيه، لذلك كانت سمة الإسناد ضابطا تتميز به أصناف الكلم،(فالكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهي حرف، وإن كانت ركنا له، فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهي اسم، وإلا فهي فعل) (18) ، أي أن الحرف لا يكون مسندا ولا مسندا إليه، أما الاسم فيكون مسندا ومسندا إليه، أما الفعل فلا يكون إلا مسندا، إي أن الفعل يتميز بسمة /مسند / فقط ولا يكون مسندا إليه، ويتضح دور الفعل في العملية الإسنادية في الجمل التالية:

سَرَقَ اللِّصُّ المتاعَ

اللِّصُّ **سَرَقَ** المتاعَ

سُرِقَ المتاعُ

ففي الجملة الأولى أسند الفعل سرق إلى المسند إليه الذي هو اللص، لذا فنوع الجملة هنا هو أنها جملة فعلية انطلاقا من أن الفعل يمثل نواة الجملة ، حيث تنبني عليه الجملة الفعلية، ويكون مركز اهتمام المتحدث، أما في الجملة الثانية فإن المسند إليه الذي هو اللص تقدم وتأخر المسند وهذا لغرض دلالي، لذا فالجملة اسمية عند القدامى، وهم على حق، لأن القول بأن الجملة الثانية متحولة عن الجملة الثانية يقتضي قبول الجملتين الآتيتين عندما يكون المسند إليه جمعا أو مثنى:

سرقوا اللصوص المتاع

سرقا اللصان المتاع

كما أن الجملة الاسمية في المسند ضمير مستتر يعود على الاسم ويمكن استبداله توزيعيا بفاعل صريح عندما نقول: اللص سرق **أبوه** المتاع.

أما الجملة المبنية للمجهول فقد أسند فيها الفعل إلى نائب فاعل، وهو في الأصل مفعول به، وذلك بإجراء عدة عمليات تحويلية تمس التركيب بحذف الفاعل وإحلال المفعول به حتى يأخذ أحكامه، كما تمس صيغة الفعل الذي يصير على وزن مغاير للفعل المبني للمعلوم.

إن سمة أن يكون الفعل عمدة في الجملة ويتخصص بسمة مسند يؤكد أن ما عده القدامى أفعالا لا يدخل في زمرة الأفعال، من ذلك كان الناقصة وأخواتها، فإذا تمعنا في جملة كان وجدناها تتكون من مسند ومسند إليه قبل دخول كان، فعندما نقول: كان الجو جميلا، فركنا الإسناد موجودان قبل دخول كان، وما دخلت كان إلا لإضافة عنصر الزمن للجملة الاسمية، لذا فجملة كان الناقصة عند معظم النحويين هي جملة اسمية [19] وكذلك الفعل (ليس) الذي لا يمكنه أن يكون عنصرا إسناديا فما هو إلا عنصر لغوي يحول الجملة النواة البسيطة إلى جملة تحويلية منفية، ولا علاقة له بالزمن الماضي لأن دوره في التركيب هو نفي الخبر عن الاسم المتحدث عنه لا غير.

التعدية واللزوم: الأفعال العربية من وجهة نظر علائقية تركيبية نوعان: نوع يكتفي بفاعله لا يتعداه ويسمى فعلا لازما، ونوع ثان لا يكتفي بفاعله ليصل تأثيره إلى مفعول أو اثنين أو ثلاث ويسمى فعلا متعديا. معنى ذلك أن مبحث التعدية واللزوم في العربية مبحث متصل بوظيفة الفعل في التركيب من هذا الجانب، لكنه في الوقت نفسه له علاقة بالجانب الصرفي أثناء الحديث عن تحويل اللازم إلى متعد [20]. فليس للنحو من المباني إلا ما يقدمه له الصرف، ومن هنا ندرك مدى الترابط بين العلمين حتى ليصبح التفريق بينهما صناعيا لا يبرره إلا الرغبة في التحليل[21]، وقد استطاع النحويون أن يضبطوا الضوابط التركيبية للفعل الذي يحمل سمة متعد عندما قالوا بأن الفعل المتعدي ما اتصلت به هاء المفعول [22] كما في قولنا القصيدة نظمها الشاعر، فورود هاء المفعول متصلة بالفعل دليل على أن الفعل (نظم) ينتمي إلى زمرة الأفعال المتعدية، أما الأفعال التي تنتمي إلى زمرة الأفعال اللازمة فلا تتصل بها هاء المفعول كما في قولنا ذهب إلى السوق، وقد استقرأ القدامى الأفعال اللازمة والمتعدية فوجدوا لكل نوع أبنية خاصة بها.

رابعا: السمات الدلالية: إن ما تحقق في رحاب التفريع الفونولوجي كان له أثر في التحول المنهجي لمسار المقاربة العلمية للظاهرة اللغوية، مما أدى إلى التفكير في إيجاد نسق تفريعي دلالي قد يعول عليه كثيرا في حصر السمات الدلالية وضبطها ضبطا دقيقا لتغتدي فيصلا فارزا للمداخل

المعجمية، وهي المداخل التي تكتسب مجالها الدلالي من خلال توافقها، أو عدم توافقها مع السمة المميزة [23].

إننا إذا نظرنا إلى دلالة الفعل العربي باعتباره بنية مورفونولوجية من وجهة نظر دلالية فإننا نجده يدل على حدث مقترن بزمن، ونكون هنا بهذا التعريف قد حصرنا السمات الدلالية للفعل في الدلالة على الحدث المقترن بالزمن. فدلالة الفعل على حدث مقترن بزمن هي سمة ذاتية ترتبط بالبنية المورفونولوجية للأفعال العربية بمعزل عن السياق، أما إذا تموقع الفعل في سياق معين فالمحلل اللغوي مضطر إلى حصر السمات الدلالية المتولدة عن التركيب سواء أكانت سمة متعلقة بالحدث، أم بزمن الفعل، لذا فإننا إزاء نوعين من السمات الدلالية:

_ سمات دلالية ذاتية وترتبط بالبنية المورفونولوجية للفعل بمعزل عن السياق

_سمات دلالية انتقائية تعود إلى العلائق اللسانية التي يقتضيها السياق اقتضاء [24].

1_ **السمات الدلالية الذاتية**: يمكننا أن نتحدث عن نوعين من السمات الدلالية الذاتية: سمات دلالية متعلقة بالحدث، وسمات دلالية ذاتية متعلقة بزمن الفعل.

_ **السمات الدلالية الذاتية المتعلقة بالحدث**: لقد قام الباحث أحمد حساني بضبط السمات الدلالية الذاتية للفعل المتعلقة بالحدث فوجدها تتمثل في أربع سمات دلالية هي:(حالة، حركة، موقف، عمل) [25] **أولا: سمة / حالة** / تلحق هذه السمة بالأحداث القسرية التي يتصف بها الفاعل النحوي، لذا ففاعل الفعل في الأفعال التي تتميز بهذه السمة ليس فاعلا دلاليا قام بالفعل، وقد تنبه ابن هشام إلى هذه الفكرة حينما شرح الأمثلة المستعملة في تعريف الفاعل بقوله:(وإنما مثلت الفاعل بـ " قام زيد " ، و " مات عمرو " ليُعلم أنه ليس معنى كون الاسم فاعلا أن مسماه أحدث شيئا، بل كونه مسندا إليه على الوجه المذكور، ألا ترى أن عمرا لم يُحدث الموت، ومع ذلك يسمى فاعلا) [26]

إن الأفعال التي تنتمي إلى سمة / حالة / هي في جوهرها أمارات ينعت بها الفاعل في حالاته المختلفة، والمتمثلة فيما يلي:

أ_ حالة فيزيولوجية: نحو مرِض، حولِ، كحِل، حمِر، عورِ.

نلحظ أن الأفعال المنتمية إلى هذه الحالة في معظمها تدل على العيوب والعلل والألوان ولها بنية صرفية مشهورة هي فعِل

ب_ حالة سيكولوجية: نحو فرِح، غضِب، طرِب، سخِط، وجل.

نلحظ أيضا أن البنية الصرفية الدالة على الحالات النفسية هي فعِل

ج_ حالة بيولوجية: نحو سغب، عقم، جاع، عطش

د_ حالة فيزيائية: نحو لان، برق، لمح

هـ_ حالة عارضة: نحو جنب، سكر، أسن، كدر [27]

ثانيا: سمة /حركة/

تنسب سمة / حركة / إلى كل فعل حركي ناتج عن فاعل يقوم بحركة إرادية كحركة الإنسان، أو حركة غريزية كحركة الحيوان، أو حركة قسرية ناتجة عن موجودات الطبيعة كسقوط حجر مثلا، ومن أمثلة الأفعال التي تنتمي إلى أفعال الحركة ما يلي:

_ حركة إياب: مثل رجع، عاد

_ حركة دائرية: مثل طاف

_ حركة سريعة: مثل عجل....إلخ

ثالثا: سمة / موقف شخصي /

ما يميز زمرة هذه الأفعال أنها تسند إلى فاعل دلالي محض، لأنها أفعال إرادية مختصة بالإنسان، ومن أمثلة هذه الأفعال: أراد، شتم، شكر، أحب، رغب، رجا، صمّم، استعدّ، أنكر،أيقن.....إلخ:

رابعا: سمة / عمل /

إن سمة عمل إما أن تكون سمة حسية ناتجة عن الحواس مثل: سمع، شم، لمس، نظر، أو تكـــون سمة لفظية مثل: لفظ، نطق.أو تكون سمة بيولوجية مثل: أكل، شرب. أو سمة عضوية مثـــل: حرث، بنى، أبدع [28]

– السمات الدلالية الذاتية الدالة على الزمن: يقصد بالسمات الدلالية الذاتية الدالة على الزمن بدلالة الصيغ الفعلية على الزمن التام وغير التام، وهذه الدلالة الزمنية ترتد إلى البنية المورفونولوجية للفعل، وقد أفردت اللغة العربية بنيتين للدلالة على الفعل، هما: فَعَلَ للحدث التام، ويفعل للحدث غير التام، وهو ما يعرف بالزمن الصرفي تفريقا له عن الزمن النحوي الذي ينتج عن التركيب والسياق، وقد فرق تمام حسان بين الزمن الصرفي والزمن النحوي بقوله:(فالزمن

النحوي وظيفة في السياق يؤديها الفعل أو الصفة أو ما نقل إلى الفعل من الأقسام الأخرى للكلم كالمصادر والخوالف، والزمن بهذا المعنى يختلف عما يفهم منه في الصرف، إذ هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق). [29]

2- السمات الدلالية الانتقائية للفعل: إن القواعد الانتقائية تعني العلائق الدلالية للمدخل المعجمي في السياق، وهي القواعد التي تحدث عنها تشومسكي في كتابه أوجه النظرية التركيبية، وقد اقترح أن تُبعد خارج التركيب، وأن وظيفتها يجب أن تنتمي إلى المكون الدلالي [30].

إن الاستعمال الفعلي للكلام يقتضي تواردا معينا للفعل في اللسان العربي، وهو التوارد الذي ينتظم وفق انتقاء الفعل لفاعله ولمفعوله في سياقه المألوف الذي يكون كما يلي [31]:

سمة ./± فاعل حي /

سمة ./± فاعل إنسان /

سمة ـ /± مفعول حي /

سمة ـ /±مفعول إنسان /

فبعض الأفعال تنتقي فاعلا حيا كما في قوله تعالنا: قال زيد، فالفعل قال ينتقي في سياقه المألوف فاعلا ينتمي إلى سمة / +إنسان/، ولا ينتقي سمة / ـإنسان / إلا إذا حدث انزياح دلالي كما في قول طرفة [32]:

حُسامٍ إذا قمتُ منتصرا به كفى العودَ منه البدءُ ليس بِمِعضَدِ

أخي ثقةٍ لا ينثني عن ضريبةٍ إذا قيل مهلا **قال حاجزه**ُ قدي

كما أن بعض الأفعال تنتقي في سياقها المألوف مفعولا به يحمل سمة /+ حي / و /+ إنسان/ كما هو الشأن بالنسبة إلى الفعل (**بشّر**)، في قوله تعالى: ((**يا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُه يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا**))[33] فالفعل بشّر لا يمكنه أن ينتقي إلا مفعولا به يحمل سمة / +حي / و / +إنسان /

أما من حيث زمن الفعل فإنه يتحدد بالقرائن النحوية حيث ينتقي الفعل زمنا يغاير الزمن الصرفي لصيغة الفعل وذلك تبعا للسياق اللغوي أو المقام، فدخول لم الجازمة على الفعل المضارع تقلب زمنه إلى الماضي كما في قولنا: لم يذهب، أو أن المقام يوحي بأن زمن الفعل يخالف الزمن الصرفي كما في قوله تعالى: ((**وَسِيقَ الذينَ كفروا إلى جهنَّمَ زمرا**)) [34] فالزمن الصرفي للفعل

(سيق) هو الماضي، أما الزمن الحقيقي فهو المستقبل ، لأن المقام يوحي بذلك، فالقيامة لم تقم بعد.

إن ما تحدثنا عنه ما هو إلا جزء يسير جدا من السمات اللغوية للفعل، وهذه الدراسة المتواضعة تحتاج إلى دراسات معمقة لا يتسع هذا المقال للإلمام بها، لذلك نكتفي بالقول بإن الـفعـل العربي يتميز بسمات صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية تميزه عن بقية أنواع الكلم، على إثرها يمكن إعادة النظر في كثير من الكلمات التي عدها النحاة أفعالا، وذلك بالنظر إلى مدى توفرها في هذا النوع من أنواع الكلم، فهذه السمات الفارقة أو المميزة تساعد المحلل اللغوي على تحديد حد الفعل بناء عليها، إلا أن هذا العمل يتطلب جهودا كبيرة نظرا لصعوبة التفريق بينها بسبب التداخل والتشابك الموجود بين المستويات اللغوية.

الهوامش:

1- الفونيم هو أصغر وحدة صوتية في اللغة. يتميز بمجموعة من السمات الصوتية قادرة على تمييز كلمتين مختلفتين. ينظر معجم اللسانيات الحديثة لـ سامي عياد حنا، كريم زكي حسام الدين، نجيب جريس، مكتبة لبنان ناشرون، ص 101

2- أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ، ص 93

3- سامي عياد حنا، كريم زكي حسام الدين، نجيب جريس، معجم اللسانيات الحديثة، ص 41

4- جاكوبسون وموريس هالة، أساسيات اللغة، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2008، ط1 ، ص ص 35، 34

5- سيبويه، الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، الجزء الأول، ص 12

6- من أمثلة ذلك الخلاف بين البصريين والكوفيين في قضية (بئس ونعم)، فالبصريون رأوا أن الكلمتين فعلان لاتصال ضمير الرفع بهما، وهذا الاتصال سمة خاصة بالأفعال، ومن ذلك قولهم: نعما رجلين، ونعْمُوا رجالا ، أما الكوفيون فقد رأوا أن الكلمتين اسمان، ومن أدلتهم دخول ياء النداء عليهما، وياء النداء لا تدخل إلا على الأسماء، ومن ذلك قولهم: يا نعم المولى ونعم المصير. لتفصيل أكثر ينظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 86

7- الجزم في اللغة القطع، وفي الاصطلاح حالة من حالات الإعراب الخاصة بالأفعال المضارعة إذا ما سبقت بأدوات معينة يطلق عليها أدوات الجزم، ينظر: محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1، 1985، ص 45

8- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية،ط1، 1997 ص117

9- بريجريته براتشت، مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ترجمة سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004، ص 148

10-أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، الشركة الجزائرية اللبنانية، ط1، 2007، ص 56

11- مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية، دار الآفاق، ص 78

12-أحمد حساني، السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية مقاربة لسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص6

13-نسيم عون، الألسنية محاضرات في علم الدلالة،دار الفارابي، بيروت، ط1، 2005، ص8

14-عبد القاهر الجرجاني، الجمل، تحقيق علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1972، ص 5

15-ابن مالك، الألفية، ، دار الإمام مالك للكتاب، باب الوادي، الجزائر، 2009، ص6

16-أحمد حساني، السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية، ص8، 9

17-نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة، ص61، 63

18-ابن مالك، شرح التسهيل.تحقيق عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، ، دار هجر للطباعة والنشر ط1 1990 القاهرة، ج1 ص 15

19-عد ابن هشام جملة كان جملة فعلية حيث يقول: انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية فالاسمية هي: التى صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوزه وهو الاخفش والكوفيون. والفعلية هي: التى صدرها فعل، كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائما، وظننته قائما، ويقوم زيد، وقم. والظرفية هي: المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد، و أفى الدار زيد،ينظر مغني اللبيب، ص376، ج2

20-عبد الجبار توامة التعدية والتضمين في الأفعال في العربية - دراسات في النحو العربي ديوان المطبوعات الجامعية، ص 5

21-تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها،ط 1994، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ص 37

22-أحمد حساني السمات التفريعية للفعل، ص91

23-أحمد حساني، المكون الدلالي للفعل في اللسان العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص32

24-المرجع نفسه، ص33

25-المرجع نفسه، ص 34 وما بعدها

26-ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، دار الإمام مالك، 1416هـ، ص 199

27-ينظر أحمد حساني، السمات الدلالية للفعل ص35

28-المرجع نفسه نفسه، ص 103

29-اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 240.

30-أحمد حساني، السمات الدلالية للفعل، ص126

31-المرجع نفسه، ص 130

32-الزوزني، شرح المعلقات السبع، ص100، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2004

33-مريم، الآية 7

34-الزمر، الآية 71